

مصر

بعدهما سحب المحتجون الشرعية الشعبية عن النائب العام طلعت عبد الله برفضهم المثل أمامه، جاء قرار محكمة الاستئناف القاضي ببطان تعيينه ليسحب منه الشرعية القانونية، وليوجه ضربة جديدة للرئيس محمد مرسى وجماعته

صفحة قضائية للإخوان

الجماعة تنتقد إبطال تعيين النائب العام والإنقاذ تطالب بتنفيذه الفوري وتدعو للاحتشاد غداً أمام دار القضاء العالي

بيسان كساب

يبدو الرئيس المصري محمد مرسى، ومن خلفه جماعته، الإخوان المسلمون، كمن يدور في حلقة من الأزمات كلما خرج من واحدة وجد نفسه يغوص في أخرى أشد تأثيراً على شرعية نظامه القانونية أو الشعبية.

فلم يكدم مرسى ينتهي من الإقرار بأن الانتخابات البرلمانية ستأخر على الأرجح حتى تشرين الأول المقبل، على عكس ما كان يخطط له لجهة إجراءات الشهر المقبل، تلقى الرئيس المصري ضربة جديدة أمس بعد إلغاء محكمة الاستئناف تعيين طلعت عبد الله نائباً عاماً، الذي عينه مرسى في منصبه خلفاً لعبد المجيد محمود النائب العام السابق، في خضم أزمة الإعلان الدستوري في تشرين الثاني من العام الماضي تحت زريعة أن محمود ينحدر من عهد الرئيس الخلو حسني مبارك، وأنه قصر في توجيه التهم المناسبة لقتلة شهداء ثورة 25 يناير.

الرأي القانوني بشأن عودة عبد المجيد محمود لمنصبه من عدمه، لا يزال خامساً للاختلاف بين الفقهاء القانونيين، وفقاً للصحافية المتخصصة في شؤون القضاء هدى أبو بكر. وأوضحت أن أعضاء في مجلس إدارة نادي القضاة يرون أن الحكم يجوز الطعن فيه دون أن يمنع الطعن تنفيذه، وأن الحكم بإلغاء تعيين المستشار طلعت عبد الله يترتب عليه عودة المستشار عبد المجيد محمود إلى منصب النائب العام.

في المقابل، ظهر رأي آخر يؤكد عدم إمكانية عودة محمود، وأنه يجب تعيين نائب عام جديد، أو تصحيح إجراءات تعيين النائب العام الحالي. وبينما لم يصدر أي تعقيب من مؤسسة الرئاسة، لم تجتهد جماعة الإخوان المسلمين كثيراً لإخفاء الطابع السياسي للقضية برمتها. فبالرغم من أن الرئيس محمد مرسى ووزارة العدل هما المخاطبان بالحكم، وهما من يحق له الطعن فيه، إلا أن عبد المنعم عبد المقصود محامي الجماعة أصدر أمس بياناً للتعليق على الحكم، رأى فيه أنه يزيد من ارتباك المشهد السياسي الحالي، «ويعيدنا مرة أخرى إلى السوراء، ويقضي على ما أنجز خلال الفترة الماضية».

ورأى في بيان أصدره أن حكم محكمة استئناف القاهرة الخاص منعدم في مجمله «لأنه يصطدم بنصوص دستورية استفتى عليها الشعب المصري، وحددت ولاية النائب العام بأربع سنوات فقط، وبالتالي هناك صعوبة في تنفيذ الحكم، وهناك استحالة في عزل النائب الحالي لأن تعيينه صدر بإعلان دستوري تحصنت آثاره بموجب الدستور الجديد».

أما جبهة الإنقاذ، فأصدرت بدورها بياناً عقب اجتماع لقياداتها أمس طالبت فيه بتنفيذ الحكم فوراً وإزالة كل آثار الاعتداءات الأخرى التي تعرضت لها السلطة القضائية في الفترة الماضية.

كذلك دعت الجبهة إلى الاحتشاد غداً أمام دار القضاء العالي لإعلان «رفض استهداف نظام الحكم الإخواني

برزت مطالبات لعبد المجيد محمود بالاعتذار عن العودة لمنصب النائب العام (أ ف ب)



الإنقاذ نددت باستهداف رموز الثورة بالملاحقة دون سند من القانون

أمام جهة التحقيق لم يكن من وجهة نظري مخالفاً للقانون، بل دعماً لهيبة القانون وسلطته». وأضاف: «في هذا السياق أنا متفائل بإمكانية اتساع رقعة الاحتجاج ضد طلعت عبد الله عبر مقاطعة النيابة»، متوقفاً أن «يبدأ القضاء في رفض النظر في القضايا المحالة من النيابة العامة رفضاً للاعتراف بشرعية النائب العام». ولا يمكن استبعاد ما طرحه فهمي

ولا سيما بعدما اضطر إلى الاستقالة قبل أن يتراجع. محمد عبد الهادي، المتحدث باسم «لجنة شباب القضاة»، أوضح لـ«الأخبار» أن الغالبية الساحقة من الأوساط القضائية استقبلت الحكم الأمس بارتياح بالغ، بعدما أزال آثار العدوان على القضاء. ورأى أنه «سيجب الآن على السلطة التنفيذية إلغاء آخر آثار الإعلان الدستوري، وسيجب على المجلس الأعلى للقضاء

في ظل ما واجهه قرار تعيين عبد الله أصلاً من رفض واسع في أوساط القضاء على خلفية اعتبار فئات واسعة من القضاة أن تعيين عبد الله مخالف لقانون السلطة القضائية، الذي يتنافى مع عزل سلفه بقرار من السلطة التنفيذية. وكان تأسيس «لجنة شباب القضاة» إبان أزمة تعيين عبد الله نموذجاً لاتساع رقعة الاحتجاج على القرار،

خطابات مرسى: طغيان للتهديد والارتجال

لهذا الشعب ما يجري». أو حتى بقوله «اللي هيحط صباعه في داخل مصر هقطع. هقطع الصباع ده. فانا شايف صباعين ثلاثة بيتمدوا جوه مصر من توافه ليس لهم قيمة في العالم، ويظنون أن المال يمكن أن يبني رجلاً، وهذا لا يمكن أبداً ولن أسمح لهم بذلك».

عن هذه التصريحات يقول ناعفة إنها لغة لا تليق برئيس جمهورية. فهي لغة الطرف الضعيف وليس القوي. أما التهديد والإجراءات الاستثنائية فهي لغة العاجز وكثيراً ما تأتي بنتائج عكسية، مستنداً على ذلك بحادثة اغتيال الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات عندما لجأ إلى إجراءات استثنائية مثل الاعتقالات.

بدوره، يرى عبد الفتاح ماضي، أستاذ العلوم السياسية، أن مراجعة خطابات الرئيس أمر ضروري، ويجب أن يعكف على إعدادها خبراء ومتخصصون، خصوصاً في الجانبين السياسي والاقتصادي، ولا سيما بعد الأثر السلبي الذي سببته بعض قراراته في الآونة، وأدت إلى حدوث هبوط في البورصة المصرية لم تكن نتائجه محسوبة، في دولة بطبيعة الحال تعاني من مشاكل اقتصادية ولا تحتمل مزيداً من الاستقطاب. ماضي لم يغفل التأكيد أن «الرئيس بعض الخطابات التوافقية، ولكنها لم تقترب بالأفعال «والسياسة أفعال أكثر منها خطباء»، لكن هذا الأمر لا يلغي من وجهة نظره حقيقة ضرورة «إدراك المعارضة أنها لن تقضي على أول رئيس مدني للبلاد بالضربة القضائية».

من جهته، يلفت الخبير الإعلامي صفوت العالم إلى أن ما يثير الأزمات هو ترك الرئيس لمضمون الخطاب واعتماده على الارتجال بما يضر بطريقة أدائه

التضارب»، منتقداً تراجع مرسى عن القرارات التي يعلنها في خطابه، مثل تراجع عن قرار حظر التجوال الذي كان يفترض أن يطبق على مدن القناة 30 يوماً.

وأوضح ناعفة أن مرسى «أحياناً يتخذ خطوات تخير استفران شعبه من حيث التوقيت، وكثيراً ما تكون غير مدروسة، مثل مواعيد انتخابات مجلس النواب التي حدد إجراءاتها في نفس مواعيد أعياد الأقباط المصريين قبل أن يضطر إلى تعديلها، فضلاً عن شكره لجهاز الأمن المركزي على دوره في الثورة، وهو ما أغضب الكثير من المصريين».

تكرار وقوع مرسى في مثل هذه الأخطاء في خطابه، يوضح ناعفة أنه يؤكد عدم دراسته العميقة ولا فهمه للسياسة المصرية، ولا أساليب علاج مشكلات دولة كبيرة بحجم مصر. كذلك يتضح، وفقاً لناعفة، وجود سياسات وقرارات ترتبط بجماعة الإخوان المسلمين التي نشأ في رحمها الرئيس. ولذلك أرجع هذه القرارات غير المدروسة إلى حرص الجماعة على الهيمنة على مقدرات الدولة، في الوقت الذي تفتقر فيه إلى الخبرات والكفاءات اللازمة، ومن أمثلة ذلك قرارات تعيين المحافظين التي احتوت على عدد من الإخوان غير مختصين في هذا الشأن.

واللافت ارتفاع نبرة التهديد التي بات يستخدمها مرسى في بعض من خطابه، ومنها تهديده لبعض معارضيه قبل أيام بقوله «اللي طالع من السجن أول امبارح لو فكر يتحرك خطوة فلن يناله إلا كل صرامة وشدة، اللي يحاول يتصل به من زبانيته القداسي فلن يكون هناك إلا كل صرامة وشدة، اللي يحاول يسافر عشان يقابل حد فلن يكون هناك إلا كل صرامة وشدة، ولن أسمح بغير ذلك، وساقول

القاهرة - رانيا ربيع الصبد

لا يخرج الرئيس المصري محمد مرسى على شعبه بخطاب إلا ويثير القلائل والخلافات، سواء لدى أنصاره من جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، أو لدى معارضيه من جبهة الإنقاذ الوطني، وأخرها الخطاب الذي ألقاه يوم الأحد الماضي خلال مؤتمر «مبادرة دعم حقوق وحيات المرأة المصرية» الذي توعد فيه المحتجين والمعارضة.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، حسن ناعفة، أكد أن «كل خطابات الرئيس حتى الآن تؤكد عدم وجود رؤية واضحة لإدارة الدولة، وتشير إلى أن سياسة الحكم فيها قدر كبير من

ارتفاع نبرة التهديد في خطابات مرسى وتهديده للمعارضين يعززان الاستياء في الشارع (طوني جنينيل - رويترز)

